

والرابعي فان المراد به مطلق الفعل من غير نظير
 التي كونه علي ثلاثة احرف او اربعة وهكذا حال
 جميع التقسيمات وتحقق ذلك ان مورد القسمة
 هو مفهوم الفعل بلا ما صدق عليه مفهوم الفعل
 والمحكوم عليه في قولنا كل فعل اما ثلثي واما رابعي
 ما صدق عليه مفهوم الفعل لا نفس مفهومه فلا يلزم
 النتيجة **وكل واحد منهما اي من الثاني**
والرابعي اما مجرد او مزيد فيه لانه اما ان
 يكون باقيا علي حروفه الاصلية او لا فالاول المراد
 والثاني المزيد فيه **وكل واحد منها اي من**
 هذه الاربعة **اما سألوا في سأل** لانه ان
 خلقت اصوله عن حروف العلة والحرفه والتضيف
 فسالم والتاخير سالم فصارت الاقسام ثمانية
 اي بلا لا حلت لهم

لانه لا يخلو من ان يكون حروفه الاصلية ثلثة
 او اربعة فالاول والثاني والثالث والرابع
 اذ لم يبين منه الخماسي ولا الثنائي لشهادة الثلث
 والاستقراء والخاتمة علي المابعد ان ثلثا يودي
 الخماسي الي الثقل والثنائي الي الضعف عن قبول
 ما يطرق اليه من التغييرات ولم ينجح الخماسي
 في الاسم خطأ لرتبة الفعل عن رتبته ولكونه اقل
 من الاسم لدلالته علي الحدوث والزمان والفاعل
 لا يقال هذا تقسيم الي نفسه والي غيره لان مورد
 القسمة فعل وكل فعل اما ثلثي واما رابعي مورد
 القسمة ايضا احدهما واما ما كان تقسيمه الي الثاني
 والرابعي تقسيما للشئ الي نفسه والي غيره لاننا نقول
 الفعل الذي هو مورد القسمة اعم من الثلثي